مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (٨)، العدد (١)، ص ص ٤٣-٨٨، (محرم ١٤٣٦هـ/ أكتوبر ٢٠١٤)

حمل النحويين بعض القراءات القرآنية على أوجه نحوية ضعيفة

أ. د. البندري بنت عبدالعزيز العجلان، و د. خلود بنت عبدالله العمر
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
جامعة القصيم

ملخص البحث. اهتم النحويون بالقرآن ووضعوا القواعد النحوية بناء عليه وعلى ما سمعوه من كلام العرب الفصيح .واتفقوا على إعرابه على الأوجه النحوية القوية وعدم الالتفات إلى الأوجه النحوية الضعيفة .

ولكن بعضهم خالفوا ذلك وأعربوه على الأوجه النحوية الضعيفة.

وذلك راجع لأسباب منها أن القرآن الكريم أفصح الكلام وعليه توضع القواعد ،وأي قاعدة تخالفه لا يؤخذ بها .ومن الأسباب ما يرجع للمعنى وموافقة السنة النبوية .ومن الأسباب ما يرجع للنحوي نفسه وهي مفصلة في البحث.

تحدث هذا البحث عن إخراج النحويين لعدد من القواعد من دائرة القياس ووصفها بالضعف وأنه لا يقاس عليها، ولا يحمل عليها القرآن لأن القرآن يحمل على أشرف الكلام، أي يحمل على المقيس. ولكنهم واجهوا نصوصاً فصيحة فاضطروا إلى تخريجها على الأوجه الضعيفة التي نصوّا في مواضع من كتبهم على رفضها. ثم بين هذا البحث أسباب هذا الأمر وكانت أهم أسبابه:

١- قوة المسموع.

٢- مراعاة المعنى.

٣- أسباب ترجع إلى النحوي نفسه.

مقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛ فقد عني النحويون عامة ومعربو القرآن خاصة بحمل[1] القراءات القرآنية المتواترة على أقوى الأوجه النحوية وأشرف اللغات وأفصحها، و نأوا بها عن اللغات الضعيفة والأوجه الشاذة.

وعند تتبع هذه المسألة عند النحويين وُجِد أن بعض النحويين يجيز حمل القراءة على لغة ضعيفة أو قليلة مخالفين غيرهم ممن منع ذلك، وبعضهم اضطرب رأيه في هذه المسألة؛ ففي مواضع يمنع حمل القراءة المتواترة على وجه نحوي ويصفه بالضعف أو الشذوذ، ثم إنه في موضع آخر يجيز حمل القراءة المتواترة على الوجه الذي ضعفه من قبل؛ لذلك أفرد هذا الموضوع ببحث هادفاً إلى:

١ - بيان موقف جمهور النحويين من حمل القراءة المتواترة على الأوجه النحوية الضعيفة أو الممتنعة.

٢ - إبراز بعض المواضع التي وقع النحويون فيها فيما ظاهره التناقض؛ إذ يمنعون حمل القراءة المتواترة على وجه نحوي في موضع ثم يجيزون الحمل على هذا الوجه في موضع آخر.

٣ - الكشف عن الأسباب التي دعت النحويين إلى حمل القراءة المتواترة على وجه نحوي ضعيف.

وقد اقتضت طبيعة البحث اتباع المنهجين الوصفي والتحليلي، أما المنهج الوصفي فسيتبع في وصف بعض الأوجه الضعيفة عند النحويين ووصف ما وقعوا فيه من

(١) الحمل أو التوجيه أو التخريج، وذلك بالقياس على لغة ذهب جمهور النحويين إلى عدم القياس عليها.

تضعيف وجه نحوي في موضع ثم حمل القراءة عليه في موضع آخر، وأما المنهج التحليلي فسيتبع في تحليل الأسباب التي ألجأت النحويين إلى هذا الحمل.

واقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدمة: وتشمل أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

المبحث الأول: وفيه

أ) موقف جمهور النحويين من حمل القراءة المتواترة على وجه نحوي ضعيف.

ب) بعض الأوجه التي ذهب جمهور النحويين إلى عدم حمل القراءة المتواترة عليها ومنها:

١ - الجر على الجوار

٢ - العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

٣ - الحمل على التوهم.

٤ - إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة.

٥ - إشباع الحركة.

المبحث الثاني: وفيه:

حمل بعض النحويين القراءة المتواترة على أوجه نحوية نصّوا على ضعفها أو امتناعها ومنهم:

١ - سيبويه.

٢ - الفراء.

٣ - الزمخشري.

٤ - أبو البقاء العكبري.

٥ - أبو حيان.

المبحث الثالث: وفيه

أسباب حمل النحويين القراءة المتواترة على أوجه نحوية ضعيفة.

الخاتمة: وحوت أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

أ) موقف جمهور النحويين من حمل القراءة المتواترة على وجه نحوي ضعيف

ذهب جمهور النحويين إلى أن القرآن الكريم جاء على أفصح اللغات وأكملها، واشترطوا عند إعرابه أن يحمل على الأوجه النحوية المقبولة التي وضعت بناء على القياس المسموع المطرد عن العرب الفصحاء، وقد تناثرت أقوالهم في كتبهم لتدل على ذلك ومنها:

قول سيبويه: «ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس»[٢].

وقول المبرد: «والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب»[٣]، وقول ابن السراج: «لو اعترض بالشاذ على الجمهور والشائع المطرد لبطل أكثر العلوم والصناعات»[٤].

وقول ابن جني: «الحمل على هذه الأشياء لا يجوز؛ لخروجها عن القياس، ودخولها في الشذوذ، فينبغي إذا كان الأمر كذلك أن تسلم كما سمعت ولا تجعل أصلاً يقاس عليه»[٥]. وقوله أيضاً: «وهذا ونحوه قد جاء في الضرورة، والقرآن يتخير له ولا يتخير عليه»[٦].

---

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢ وقوله هنا عام في اللغة فيشمل القرآن الكريم وغيره

(٣) الكامل ٩٣١/٢

(٤) الأصول ٥٦/١

(٥) المنصف ١١٥/١.

(٦) المحتسب ٥٣/١.

وذكر أبو حيان منهجه في إعراب القرآن فقال: إنه سيكون «منكباً في الإعراب عن الوجوه التي تنزه القرآن عنها، مبيناً أنها مما يجب أن يعدل عنه، وأنه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب، إذ كلام الله تعالى أفصح الكلام فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحاة في شعر الشماخ والطرماح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة»[٧].

وقال ابن هشام معلقاً على إثبات ألف ما الاستفهامية المجرورة: «ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه؛ فلهذا رد الكسائي قول المفسرين في ﴿ بِمَا غَفَرَلِي رَبِّي ﴾[٨] إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية»[٩].

ب) ومن الأوجه التي ذهب جمهور النحويين إلى عدم حمل القراءة المتواترة عليها:

أولاً: الجر على الجوار

ذهب النحويون إلى أن الجر على الجوار لغة مسموعة عن العرب جاءت على غير وجه الكلام، ولا يقاس عليها، ولا يحمل عليها القرآن الكريم؛ لأن القرآن الكريم لا يحمل على الأوجه الضعيفة، وقد وصف الخليل بن أحمد الجر على الجوار بأنه غلط من العرب[١٠]، وقال سيبويه: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأن الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب»[١١].

---

(٧) البحر المحيط ١/٤ - ٥.

(٨) سورة يس ٢٧.

(٩) معنى اللبيب ٣٣٠.

(١٠) انظر الكتاب ١/٤٣٦.

(١١) الكتاب ١/٤٣٦.

ووافق المبرد[١٢] سيبويه. وذهب الزجّاجُ إلى أن الجر على الجوار لا يكون في القرآن، فقال: «فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله»[١٣].

وقال النحاس: «لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، وإنما هو غلط، ونظيره الإقواء»[١٤]. وقال: «والجوار لا يقع في القرآن ولا في كلام فصيح، وهو عند رؤساء النحويين غلط ممن قاله من العرب»[١٥].

وقال أبو البركات الأنباري: «وقولهم جحرُ ضبٍّ خربٍ محمول على الشواذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يُقاس عليه؛ لأنه ليس كل ما حُكي عنهم يُقاس عليه»[١٦].

وقال أبو حيان: «وهذا من الشذوذ والقلة بحيث لا ينبغي أن يخرج القراءة عليه»[١٧].

وأنكر ابن جني الجر على الجوار، وجعل ما سمعه منه على حذف مضاف، قال: وتلخيص هذا أن أصله «هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه» فيجري (خرب) وصفاً على (ضب)، وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه فتجري (قائم) وصفاً على (رجل)، وإن كان القيام للأب لا للرجل لما ضمن من ذكره... فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفاً

(١٢) انظر المقتضب ٤/٧٣.
(١٣) معاني القرآن ٢/١٥٣.
(١٤) إعراب القرآن ٢/٩.
(١٥) السابق ٤/٢٥٢.
(١٦) الإنصاف في مسائل الخلاف /٦١٥.
(١٧) البحر المحيط ٦/٢٦٢، والارتشاف ٣/٩.

على (ضبٍّ) وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف»[١٨] وتبعه السيرافي في إنكار الجر على الجوار، وذهب إلى أن الأصل (خربٌ الجحرُ منْهُ) ثم حذف الضمير للعلم به، وحول الإسناد على ضمير الضب، وخفض الضب كما تقول: مررت برجلٍ حسنِ الوجه – بالإضافة – والأصل: (حسنٌ الوجهُ منه) ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر»[١٩].

وقال ابن هشام معلقاً على رأييهما: «ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين، وإن أمن اللبس»[٢٠].

والجر على الجوار يكون في النعت قليلاً، ومن أثبته في النعت والتوكيد الفراء في إعراب قوله تعالى: ﴿كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾[٢١]. قال: «وإن نويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصة فلما جاء بعد (اليوم) أتبعته إعراب اليوم، وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه... ومما يرويه نحويونا الأولون أن العرب تقول: «هذا جحر ضبٍّ خربٍ» والوجه أن يقول: ...هذا جحرُ ضبٍّ خربٌ.

وقد ذكر عن يحيى بن وثاب أنه قرأ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[٢٢] بجر (المتين)، وبه أخذ الأعمش، والوجه أن يرفع (المتين)[٢٣]. أنشدني أبو الجراح العقيلي:

---

(١٨) الخصائص ١/١٩٢.

(١٩) انظر شرح السيرافي ١/١٥٠.

(٢٠) مغنى اللبيب ٧٦١.

(٢١) سورة إبراهيم ١٠.

(٢٢) سورة الذاريات ٥٨ قراءة شاذة، انظر إعراب القراءات الشواذ ٢/٥١٤.

(٢٣) قراءة الجمهور، انظر إعراب النحاس ٤/٢٥٢ والدر المصون ١٠/٦٠.

يا صاحِ بلّغْ ذوي الزوجاتِ كلِّهم[٢٤] .....

فأتبع (كل) خفض الزوجات، وهو منصوب لأنه نعت لذوي»[٢٥].

وتبعه أبو بكر ابن الأنباري[٢٦] والزمخشري[٢٧] وأبو البقاء العكبري[٢٨] وابن مالك[٢٩] وابن هشام[٣٠]. أما الأخفش[٣١] وأبو عبيدة[٣٢] فقد أجازاه في عطف النسق أيضاً. قال ابن هشام: «والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً.. وفي التوكيد نادراً... ولا يكون في النسق، لأن العاطف يمنع من التجاور»[٣٣].

ثانيا: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار

ذهب جمهور النحويين إلى منع عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار قال سيبويه: «وما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور وذلك قولك: مررت بك وزيدٍ... كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها

(٢٤) الشاهد في معاني القرآن للفراء ٧٣/٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٦١/١ وإعراب النحاس ٣٦٨/٢ والمغني ٧٦١ وخزانة الأدب ٩٣/٥-٩٤.

(٢٥) معاني القرآن ٧٣/٢.

(٢٦) انظر الزاهر ٣٢٠/١ والمذكر والمؤنث ٣٩٦/١ وشرح القصائد ١٠٧.

(٢٧) انظر الكشاف ٥٤٧/٢.

(٢٨) انظر إملاء ما منَّ به الرحمن ٨٢/٢، ٥١٤ وإعراب القراءات الشواذ ٨٢/٢.

(٢٩) انظر شرح التسهيل ٣٠٨/٣.

(٣٠) انظر معنى اللبيب ٧٦١.

(٣١) انظر معاني القرآن ١٥٠/١.

(٣٢) انظر مجاز القرآن ١٥٥/١.

(٣٣) انظر مغني اللبيب ٧٦١.

بدل من اللفظ بالتنوين فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم»[٣٤] وقال أيضاً: «وقد يجوز في الشعر، قال:

آبَـــكَ أيِّـــهِ بيَ أو مُصَـــدَّرِ مـــن حُمُـــرِ الجِلّـــةِ جَـــأْبٍ حَشْـــوَرِ[٣٥]

وقال الآخر:

فـــاليومَ قَرّبْـــتَ تهجـــونا وتَشْـــتِمُنا فاذهبْ فما بِكَ والأيامِ من عجبِ[٣٦][٣٧]

وممن قصر العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار على الشعر المبرد[٣٨] والزجاج[٣٩] والنحاس[٤٠] والفارسي[٤١] وأبو البركات الأنباري[٤٢] وابن عصفور[٤٣] وابن يعيش[٤٤].

واختلفت مواقف النحويين من قراءة حمزة ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[٤٥] (بجر الأرحام)، ففريق ينص على قاعدة تقبح القراءة كسيبويه[٤٦]، وفريق يرد القراءة

(٣٤) الكتاب ٣٨١/٢.

(٣٥) الشاهد في الكتاب ٣٨٢/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٣/١ وعمدة الحافظ ٦٤٤.

(٣٦) الشاهد في الكتاب ٣٨٢/٢ والكامل ٩٣١/٢ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٢/١.

(٣٧) الكتاب ٣٨٢/٢.

(٣٨) انظر الكامل ٩٣١/٢.

(٣٩) انظر معاني القرآن وإعرابه ٦/٢.

(٤٠) انظر إعراب القرآن ٣٧٨/٢.

(٤١) انظر الحجة ٦٢/٢.

(٤٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢.

(٤٣) انظر شرح الجمل ٢٠٢/١.

(٤٤) انظر شرح المفصل ٧٨/٣.

(٤٥) سورة النساء آية ١ انظر السبعة ٢٢٦، الكشف ٣٧٥/١، حجة القراءات ٩: ١٨٨.

(٤٦) انظر الكتاب ٣٨٢/٢.

ويخطئ القارئ كالمبرد الذي قال: «وقرأ حمزة «الذي تساءلون به والأرحامِ». وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر»[٤٧] وكذلك الزجاج الذي قال: «وأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية إلا في اضطرار شعر»[٤٨] أما الفارسي فضعف القراءة قائلاً: «وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن»[٤٩].

وفريق ثالث يلجأ إلى التأويل كابن يعيش[٥٠] الذي أجاز فيها وجهين: الأول: أن تكون الواو للقسم والثاني: أن الأرحام مجرور بحرف جر محذوف، وضعف الوجه الأول بشيئين:

١ - أن قراءتي[٥١] النصب وإظهار حرف الجر في الأرحام يمنعان من ذلك والأصل توافق القراءات.

٢ - أنه نهي أن يحلف بغير الله تعالى، والأحاديث مصرحة بذلك. أما الوجه الثاني: فقد رده أبو البقاء بأنه قد أغنى عنه ما قبله يعني الحلف بالله تعالى[٥٢].

ثالثا: الحمل على التوهم

وذلك نحو: ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهبٍ – بجر ذاهب – على أنه معطوف على خبر ليس المنصوب باعتبار جره بالباء، فالباء متوهمة الوجود لكثرة دخولها في خبر ليس[٥٣].

---

(٤٧) الكامل ٩٣١/٢.

(٤٨) معاني القرآن وإعرابه ٦/٢.

(٤٩) الحجة ٦٢/٢.

(٥٠) انظر شرح المفصل ٧٨/٣.

(٥١) انظر السبعة ٢٢٦.

(٥٢) انظر إملاء ما منَّ به الرحمن ١٦٥/١ والدر المصون ٥٥٥/٣.

قال ابن هشام: «وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك»[٥٤]. وذهب النحويون إلى أنه قليل[٥٥]. وقيل إنه لم يجئ إلا في الشعر[٥٦]، وأنه لا يقاس عليه[٥٧]. وقيل: ضرورة[٥٨].

ومن شواهده:

قول زهير:

بدا لي أني لستُ مُدركَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا[٥٩]

وقول الآخر:

مشائيمُ ليسوا مُصْلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينِ غَرابِها[٦٠]

رابعاً: إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة

ذهب النحويون إلى عدم جواز إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة نحو بم؟ ولم؟ وعلام؟ وذلك للفرق بين الاستفهام والخبر[٦١]. وذهب الرضي إلى أن (ما)

---

(٥٣) انظر البرهان ١١١/٤.

(٥٤) انظر المغني: ٥٢٩.

(٥٥) البرهان ١١١/٤.

(٥٦) انظر السابق.

(٥٧) انظر البحر المحيط ٢٤٤/٥، ٢٩٠/٢ قال: «والعطف على المعنى نصوا على أنه لا ينقاس»، وخزانة الأدب ١٢٠/١.

(٥٨) انظر الضرائر لابن عصفور ٢٨٠، والضرائر للألوسي ٢٧٦.

(٥٩) الشاهد في ديوانه ١٤٠ تحقيق: على عافور والكتاب ٣٠٦/١ ونسبه لصرمة الأنصاري، وفي ١٦٥/١ نسبه لزهير، والأصول ٢٥٢/١ والخصائص ٣٥٣/٢ وشرح المفصل ٥٢/٢، والضرائر ٢٨٠.

(٦٠) الشاهد للأخوص أو الأحوص الرياحي، وقيل للفرزدق وليس في ديوانه، ط دار صادر، انظر الكتاب ٣٠٦/١ والخصائص ٣٥٣/٢ وشرح المفصل ٥٢/٢ والضرورة ٢٨٠. والإنصاف ١٨٠/١، ٣٧٠-٩٥/٢، ضرائر الشعر ٢٨٠.

الاستفهامية لها صدر الكلام لكونها استفهاماً ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر، وجعل حذف الألف دليل المتصدر[٦٢]. وقصر النحويون إثباتها على الشعر[٦٣] ونصّ بعضهم على أن إثباتها ضرورة[٦٤]، وأنها لغة قليلة[٦٥].

وممن منع حمل القراءة المتواترة على هذه اللغة الكسائي[٦٦]؛ فقد منع أن تكون (ما) في قوله تعالى ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾[٦٧] استفهامية؛ وذلك لثبات الألف فيها، وتابعه جمع من النحويين كالنحاس الذي قال: «وهذا ضعيف؛ لأن الأكثر في الاستفهام، بم غفر لي ربي – بغير ألف -»[٦٨] وكذلك فعل أبو حيان[٦٩]، وابن هشام الذي قال: «ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه»[٧٠].

---

(٦١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٩٢/٢ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٠/٤ وأمالي ابن الشجري ٥٤٥/٢. والمفصل ٩/٤ ومغنى اللبيب ٢٩٨/١-٢٩٩.

(٦٢) انظر شرح الكافية ٥٤/٢.

(٦٣) انظر شرح المفصل ٩/٤ ومغنى اللبيب ٥٤/٢.

(٦٤) انظر البحر المحيط ٣٣٠/٧ والدر المصون ٢٥٧/٩.

(٦٥) انظر الأزهية في علم الحروف ٨٥-٨٦ والمحتسب ٣٤٧/٢.

(٦٦) انظر مغنى اللبيب ٣٣٠.

(٦٧) سورة يس ٢٧.

(٦٨) إعراب القرآن ٣٩٠/٣.

(٦٩) انظر البحر المحيط ٣٣٠/٧.

(٧٠) مغنى اللبيب ٣٣٠.

خامسا : إشباع الحركة

حتى يتولد عنها حرف من جنسها، فيتولد من الفتحة ألف ،ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء. وهذا الأمر قصره جمهور النحويين على الشعر(٧١). قال سيبويه: «وربما مدوا مثل مساجد ومقابر فيقولون: مساجيد ومنابير، شبهوه بما جمع على غير واحده في الكلام»(٧٢).

وقال السيرافي: «وقد شبهوا مقاطع الكلام المسجع وإن لم يكن موزوناً وزن الشعر بالشعر في زيادة هذه الحروف حتى جاء ذلك في أواخر الآي من القرآن كقوله تعالى: ﴿ فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾ (٧٣) و ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ (٧٤).. وهذه الزيادة غير جائزة في حشو الكلام، وإنما ذكرناها لاختصاص الشعر بها دون الكلام وهي جيدة مطردة. وليس تخرجها جودتها من ضرورة الشعر إذا كان جوازها بسبب الشعر»(٧٥). وذكر الفارسي أن الإشباع قليل ضعيف(٧٦). ونقل أبو البركات الأنباري الإجماع على امتناع ذلك في النثر قال: «إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع»(٧٧).

---

(٧١) انظر الخصائص ١٢٣/٣، ٢٥/٢ وضرائر الشعر ٣٤-٣٥ وصف المباني ١٠٦ والجنى الداني ١١٧٣ والمغني ٤١٢ والدر المصون ٤٣٢/٣ وائتلاف النصرة ٢٩ والضرائر للألوسي ٢٨٣.

(٧٢) الكتاب ٢٨/١.

(٧٣) سورة الأحزاب ٦٧.

(٧٤) سورة الأحزاب ١٠.

(٧٥) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٠.

(٧٦) الإنصاف ٣١/١.

(٧٧) انظر البصريات ٢٤٤/١.

ونقل عن الفراء أنه سمع عن العرب: أكلت لحما شاه، يريد لحم شاه[٧٨]، وأجازه أبو بكر ابن الأنباري في (استكانوا)[٧٩] على أن الأصل (استكن) أشبعت فتحة الكاف[٨٠]، وذهب ابن الشجري إلى أن (نعيم) في (نعيم الرجل زيدٌ) أصله نِعِم أشبعت كسرة العين[٨١]. ووصف ابن عصفور ما جاء من الإشباع في النثر بالشاذ [٨٢].

المبحث الثاني: حمل بعض النحويين القراءة المتواترة على أوجه نحوية نصّوا على ضعفها أو امتناعها

وذلك بأن ينص النحوي في موضع ما على ضعف قاعدة نحوية ثم يحمل القراءة عليها في موضع آخر. ومن هؤلاء:

١- سيبويه

الحمل على التوهم:

نص سيبويه على أن الحمل على التوهم بعيد، قال: «وسألت الخليل عن قول الأعشى:

إنّ تركبوا فركوبُ الخَيْلِ عَادتُنا أو تَنْزِلونَ فإنّا مَعْشرٌ نزلُ[٨٣]

---

(٧٨) انظر الخصائص ١٢٣/٣ والمحتسب ١٦٥/١ وضرائر الشعر ٣٤-٣٥.

(٧٩) سورة المؤمنون ٧٦.

(٨٠) انظر الزاهر ٢٩٧/٢-٢٩٩ وشرح القصائد ٣٣٢.

(٨١). انظر أمالي ابن الشجري ٤١٩/٢.

(٨٢) انظر ضرائر الشعر ٣٥.

(٨٣) الشاهد في ديوانه ١٤٩ والكتاب ٥٠/٣-٥١ والمحتسب ١٩٥/١ وأمالي ابن الشجري ٢١٩/٢ وشرح الجمل ٤٥٦/١ وضرائر الشعر ٢٨٢ وخزانة الأدب ٥٥٣/٨.

فقال: الكلام هاهنا على قولك: يكون كذا أو يكون كذا لما كان موضعها لو قال فيه:

أتركبون لم ينقض المعنى صار بمنزلة قولك: ولا سابقٍ شيئاً. وأما يونس: فقال: أرفعه على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم نازلون... وقول يونس أسهل، وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا

والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد «ولا سابق شيئاً»[٨٤].

فالحمل على التوهم عند سيبويه لا ينقاس[٨٥]. وسيبويه هنا يرجح قول يونس قال الأعلم نقلاً عن سيبويه: «وجعل قول يونس أسهل»[٨٦] وذلك لأن في قول يونس مراعاة اللفظ أما قول الخليل ففيه مراعاة للمعنى فقط قال الأعلم: «والخليل ممن يأخذ بصحة المعاني ولا يبالي باختلال الألفاظ»[٨٧]. والحمل على التوهم هنا ضرورة عند ابن عصفور قال: «ألا ترى أن تنزلون حكمه أن يحذف منه النون للجزم؛ لأنه معطوف على الفعل المجزوم بأداة الشرط وهي (تركبوا) لكنه اضطر إلى رفعه بالنون فاستعمل الرفع بدل الجزم حملاً على (أتركبون) المضمن معنى (أن تركبوا) لأن الفعل المستفهم عنه جائز فيه أن يضمن معنى الشرط إلا أن ما حمل عليه رفع تنزلون لا يخرج إلى اللفظ»[٨٨].

---

(٨٤) الكتاب ٣/٥٠-٥١.

(٨٥) انظر الكتاب ٢/١٥٥.

(٨٦) النكت ٢/٣٤٠.

(٨٧) خزانة الأدب ٨/٥٥٢ نقله البغدادي عن الأعلم وليس في النكت.

(٨٨) ضرائر الشعر ٢٨٢.

ولكن مع قوله إن الحمل على مثل «ولا سابقٍ شيئاً» بعيد، أي لا ينقاس إلا أنه تابع الخليل في حمله قوله تعالى: [**فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ**][٨٩] على التوهم.

قال: وسألت الخليل عن قوله عز وجل: «فاصدق وأكن من الصالحين» فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أني لستُ مُدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا

فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء. فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني فكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا»[٩٠].

٢- الفراء

العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار:

قبّح الفراء عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وقصر جواز ذلك على الشعر. قال في تفسير قوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[٩١]: «وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كني عنه، وقد قال الشاعر:

نُعَلِّقُ في مِثْلِ السَّواري سُيوفَنا وما بينها والكعبُ غَوْطٌ نفانف[٦١]

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه»[٩٣].

---

(٨٩) سورة المنافقون آية ١٠.

(٩٠) الكتاب ٣/١٠٠-١٠١.

(٩١) سورة النساء من الآية ١. والجر قراءة حمزة انظر السبعة ٢٢٦ والكشف ١/٣٧٥ وحجة القراءات: ١٨٨.

(٩٢) الشاهد لمسكين الدارمي انظر ديوانه ٥٣ ، ت: خليل العطية وعبدالله الجبوري، بغداد ١٣٨٩هـ، ومعاني القرآن ١/٢٥٣، ٢/٨٦ وإعراب النحاس ١/٣٩٠ والإنصاف ٤٦٥ ولسان العرب (غوط) وخزانة الأدب ٥/١٢٥.

(٩٣) معاني القرآن ١/٢٥٢.

فهذا نص صريح بين فيه الفراء أن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار مقصور على الشعر، ولكنه يعود في مواضع أخرى فيجيز هذا الأمر من غير قبح ويحمل عليه القراءة، من ذلك: إعرابه قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلْوِلْدَٰنِ ﴾[٩٤]. قال الفراء: [وَالْمُسْتَضْعَفِينَ] في موضع خفض على قوله «يفتيكم فيهن وفي المستضعفين»[٩٥]. فالفراء يعرب [وَالْمُسْتَضْعَفِينَ] معطوفاً على الضمير المجرور في «فيهن» ولا يشترط إعادة الجار.

وكذلك أجاز أن تكون (ما) في «وما يتلى عليكم» معطوفة على الضمير المجرور في «فيهن» قال: «وإن شئت جعلت (ما) في موضع خفض؛ يفتيكم الله فيهن وما يتلى عليكم غيرهن»[٩٦] وقال في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[٩٧]: وقد يقال: إن (من) في موضع خفض، يراد جعلنا لكم فيها معايش ولمن، وما أقل ما ترد العرب مخفوضاً على مخفوض قد كنى عنه، وقد قال الشاعر:

نُعَلِّقُ في مِثْلِ السَّواري سُيُوفَنا وما بينها والكعبُ غَوْطٌ نفانفُ[٦٨]

فرد الكعب على بينها وقال آخر:

هلاّ سألتَ بِذي الجماجمِ عَنْهُم وأبي نعيم ذِي اللواء المحْرق..»[٦٦]

---

(٩٤) سورة النساء من الآية ١٢٧.

(٩٥) معاني القرآن ٢٩٠/١.

(٩٦) معاني القرآن ٢٩٠/١.

(٩٧) سورة الحجر آية ٢٠.

(٩٨) الشاهد في معاني القرآن ٨٦/٢ والإنصاف ٤٦٦ والخزانة ١٢٥/٥.

(٩٩) معاني القرآن ٨٦/٢.

٣- الزمخشري

إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة:

ذهب الزمخشري في تفسير [**عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ**][١٠٠] إلى أن إثبات ألف (ما) الاستفهامية في (عمّا) قليلة، قال: «عمّ» أصله «عمّا» على أنه حرف جر دخل على (ما) الاستفهامية، وهو في قراءة عكرمة وعيسى بن عمر[١٠١]... والاستعمال الكثير على الحذف، والأصل قليل»[١٠٢].

ثم ذهب في تفسير قوله تعالى: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾[١٠٣] إلى جواز كون (ما) استفهامية، حاملاً القراءة المتواترة على اللغة القليلة. قال: «أي الماءات هي؟ قلت: المصدرية أو الموصولة أي بالذي غفره لي من الذنوب، ويحتمل أن تكون استفهامية يعني بأي شيء غفر لي ربي، يريد ما كان منه معهم من المصابرة لإعزاز الدين حتى قتل. إلا أن قولك «بما غفر لي» بطرح الألف أجود. وإن كان إثباتها جيداً»[١٠٤].

والزمخشري هنا متابعٌ للفراء الذي كرر في أكثر من موضع من كتابه جواز هذا الأمر، فقال في إعراب قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾[١٠٥]. «نقصت الألف من قوله: (بم)؛ لأنها في معنى بأي شيء يرجع المرسلون. وإذا كانت (ما) في موضع (أي) ثم وصلت بحرف خافض نُقصت الألف من (ما) ليعرف الاستفهام من الخبر.

---

(١٠٠) سورة النبأ آية ١.

(١٠١) قراءة شاذة انظر المحتسب ٣٤٧/٢.

(١٠٢) الكشاف ٢٠٦/٤.

(١٠٣) سورة يس آية ٢٧.

(١٠٤) الكشاف ٣٢/٣.

(١٠٥) سورة النمل الآية ٣٥.

ومن ذلك قوله: [**فِيمَ كُنْتُمْ**][١٠٦] و[**عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ**]. وإن أتممتها فصواب. وأنشدني المفضل:

إنّا قَتَلنَـــا بِقَـــتْلانَا سَـــرَاتَكم أهـلَ اللـوَاءِ فَفِيْمَـا يكثـرُ القِيْـلُ[١٠٧]

و

وأنشد المفصل أيضاً:

علـــى مـــا قَـــامَ يَشْـــتِمُنَا لئـــيمٌ كخِنزيـــرٍ تمَـــرَّغَ في رَمَـــادِ[١٠٨])[١٠٩]

٤- أبو البقاء العكبري

الجر على الجوار

ذهب أبو البقاء العكبري إلى أن الجر على الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ، ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة، قال في إعراب قوله تعالى: [**قِتَالٍ فِيهِ**][١١٠]: هو بدل من الشهر؛ بدل الاشتمال، لأن القتال يقع في الشهر. وقال الكسائي: هو مخفوض على التكرير؛ يريد أن التقدير: عن قتالٍ فيه، وهو معنى قول الفراء؛ لأنه قال: « هو مخفوض بمن مضمرة»[١١١] وهذا ضعيف جداً؛ لأن حرف الجر

(١٠٦) سورة النساء من الآية ٩٧.

(١٠٧) الشاهد لكعب بن مالك في ديوانه ٢٥٥، ت: سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، وغير منسوب في معاني القرآن للفراء ٢٩٢/٢، ٣٧٥ والأزهية ٨٦ وأمالي ابن الشجري ٥٤٧/٢ ومغنى اللبيب ٢٩٩ والخزانة ١٠٥/٦-١٠٧.

(١٠٨) الشاهد لحسان بن ثابت في ديوانه ١٩٦ شرح ديوان حسان بن ثابت، عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨١م، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٢/٢ والأزهية ٨٦ وأمالي ابن الشجري ٥٤٧/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٤ والبحر المحيط ٣٣٠/٧.

(١٠٩) معاني القرآن ٢٩٢/٢.

(١١٠) سورة البقرة من الآية ٢١٧.

(١١١) انظر معاني القرآن للفراء ١٤١/١.

لا يبقى بعد حذفه في الاختيار. وقال أبو عبيدة: هو مجرور على الجوار[١١٢]، وهو أبعد من قولهما؛ لأن الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ، ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة»[١١٣].

ولكن أبا البقاء يجيز ما رآه ضرورة وشذوذاً ويحمل عليه القراءة في مواضع:

الأول: أجاز الجر على الجوار في عطف النسق وذلك في إعراب قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾[١١٤] قال: «ويقرأ بالجر[١١٥]، وهو مشهور أيضاً كشهرة النصب» ثم قال في توجيه جر «أرجلكم»: «معطوفة على الرؤوس في الإعراب، والحكم مختلف؛ فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة، وهو الإعراب الذي يقال: هو على الجوار. وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[١١٦] على قراءة من جر[١١٧]، وهو معطوف على قوله ﴿بِأَكۡوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾ والمعنى مختلف»[١١٨].

الثاني: أجاز الجر على الجوار في النعت وذلك في إعراب قوله تعالى: ﴿عَذَابَ يَوۡمٍ مُّحِيطٍ﴾[١١٩] قال: «محيط» نعت لليوم في اللفظ، وللعذاب في المعنى»[١٢٠]

---

(١١٢) انظر مجاز القرآن ٧٢/١.

(١١٣) إملاء ما منّ به الرحمن ٩٢/١.

(١١٤) سورة المائدة من الآية ٦.

(١١٥) قراءة سبعية انظر السبعة ٢٤٣ والكشف ٤٠٦/١.

(١١٦) سورة الواقعة آية ٢٢.

(١١٧) قراءة سبعية انظر السبعة ٦٣٣، حجة القراءات ٦٩٥، الكشف ٣٠٤/١٢.

(١١٨)إملاء ما منّ به الرحمن ٢٠٩/١.

(١١٩) سورة هود من الآية ٨٤.

(١٢٠) إملاء ما منّ به الرحمن ٤٤/٢.

وقال: «وليس اليوم بمحيط وإنما المحيط العذاب»[١٢١]. وقال: «وكذلك قوله: [**فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ**][١٢٢] واليوم ليس بعاصف وإنما العاصف الريح»[١٢٣].

٥- أبو حيان

أ) الحمل على التوهم

نصّ أبو حيان في مواضع من كتابه «البحر المحيط» على أن التوهم لا يقاس عليه؛ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾[١٢٤] وذلك في تعقيبه على رأي الزمخشري في نصب «يعقوب» عطفاً على التوهم[١٢٥]: «يعني أنه عطف على التوهم؛ والعطف على التوهم لا ينقاس، والأظهر أنه ينتصب «يعقوب» بإضمار فعل تقديره: ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب، ودلّ عليه قوله: فبشرناها؛ لأن البشارة في معنى الهبة»[١٢٦].

وقال: «والعطف على المعنى موجود في لسان العرب.. والعطف على المعنى نصّوا على أنه لا ينقاس»[١٢٧]. وقال في إعراب قوله تعالى: ﴿ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[١٢٨]: «قال الشعبي وابن زيد معنى الآية حسبك الله وحسب من

---

(١٢١) إملاء ما منّ به الرحمن ٢٠٩/١.

(١٢٢) سورة إبراهيم من الآية ١٨.

(١٢٣) إملاء ما منّ به الرحمن ٢٠٩/١.

(١٢٤) سورة هود الآية ٧١. قرأ ابن عامر وحمزة «يعقوب» نصبا، واختلف عن عاصم، فروى عنه أبو بكر بالرفع وروى عنه حفص «يعقوبَ» نصبا. انظر السبعة ٣٣٨.

(١٢٥) انظر الكشاف ٢٢٥/٢.

(١٢٦) البحر المحيط ٢٤٤/٥.

(١٢٧) البحر المحيط ٢٩٠/٢.

(١٢٨) سورة الأنفال من الآية ٦٤.

اتبعك، قال ابن عطية[١٢٩]: «فمن في هذا التأويل في موضع نصب عطفا على موضع الكاف؛ لأن موضعها نصب على المعنى بيكفيك الذي سدت (حسبك) مسدها» وهذا ليس بجيد؛ لأن (حسبك) ليس مما تكون الكاف فيه في موضع نصب؛ بل هذه إضافة صحيحة ليست من نصب، وحسبك مبتدأ مضاف إلى الضمير وليس مصدراً أو اسم فاعل إلا إن قيل: إنه عطف على التوهم؛ كأنه توهم أنه قيل: يكفيك الله، أو كفاك الله. ولكن العطف على التوهم لا ينقاس، فلا يحمل عليه القرآن ما وجدت عنه مندوحة. والذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الشعبي وابن زيد هو أن يكون (ومن) مجرورة على حذف (وحسب) دلالة (حسبك) عليه[١٣٠].

وعلى الرغم من نصّ أبي حيان على أن العطف على التوهم لا ينقاس. ولا تحمل عليه القراءة ما وجدت عنه مندوحة إلا أنه حمل عليه قراءة عاصم: **[لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ❖ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى]**[١٣١] قال: «واحتج الكوفيون... بقراءة عاصم[١٣٢] **[فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى]** في سورة عبس، إذ هو جواب الترجي في قوله: **[لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ❖ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى]** وقد تأولنا ذلك على أنه يكون عطفاً على التوهم، لأن خبر (لعل) جاء مقروناً بأن في النظم كثيراً وفي النثر قليلاً فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بأن، والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء منه وأمكن تخريجه عليه خرج»[١٣٣].

---

(١٢٩) انظر المحرر الوجيز ٨١٤.

(١٣٠) البحر المحيط ٥١٥/٤.

(١٣١) سورة عبس ٣ ، ٤.

(١٣٢) انظر السبعة ٦٧٢ وتفسير القرطبي ٢١٤/١٩ والبحر المحيط ٤٢٧/٨ والنشر ٣٩٨/٢، حجة القراءات ٧٤٩، الكشف ٣٦٢/٢.

(١٣٣) البحر المحيط ٤٦٦/٧.

فأبو حيان يرى أن (فتنفعه) فعل منصوب لأنه معطوف على فعل وقع في خبر لعل توهم أنه منصوب بأن. وقول أبي حيان هذا مخالف لشروط العطف على التوهم. قال ابن هشام: «وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك...»[١٣٤] ودخول (أن) في خبر (لعل) مقصور على الشعر عند سيبويه، قال: «وقد يجوز في الشعر لعلي أن أفعل، بمنزلة عسيت أن أفعل»[١٣٥] وقال المبرد: «فإن قال قائل في الشعر لعل زيداً أن يقوم جاز»[١٣٦].

ثم إن لأبي حيان مندوحة عن هذا الوجه ففي المسألة وجهٌ آخر ذكره الكوفيون ملخصه أن الترجي مشبه بالتمني، فيكون جواب الترجي منصوباً كجواب التمني، وبهذا القول قال الفراء[١٣٧]، والزجاج[١٣٨]، والزمخشري[١٣٩]، ومكي[١٤٠]، وابن يعيش[١٤١]، وابن عطية[١٤٢]، وابن مالك[١٤٣]، والسمين الحلبي[١٤٤]، وغيرهم.

---

(١٣٤) مغنى اللبيب ٥٢٩.

(١٣٥) الكتاب ١٦٠/٣.

(١٣٦) المقتضب ٧٤/٣.

(١٣٧) انظر معاني القرآن ٩/٣.

(١٣٨) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٨٣/٥.

(١٣٩) انظر الكشاف ٤٢٨/٣.

(١٤٠) انظر المشكل ٨٠١/٢.

(١٤١) انظر المفصل ٨٦/٨.

(١٤٢) انظر المحرر الوجيز ١٩٤٨.

(١٤٣) انظر شرح التسهيل ٣٢/٤.

(١٤٤) انظر الدر المصون ٦٨٦/١٠.

ب) إشباع الحركة

ذهب أبو حيان إلى أن الإشباع لا يكون إلا في الشعر، وقال معلقاً على رأي الفراء في [**اسْتَكَانُوا**][١٤٥]: «قال الفراء وطائفة من النحاة إنه «افتعل» من السكون، وأشبعت الفتحة فتولد منها ألف، كما قال:

أَعوذُ بالله من العَقْرابِ[١٤٦]

يريد من العقرب، وهذا الإشباع لا يكون إلا في الشعر»[١٤٧].

وقال: «وقرأ هشام[١٤٨]: «أفْئِيدة»[١٤٩] بياء بعد الهمزة، نصّ عليه الحلواني عنه، وخرج ذلك على الإشباع. ولما كان الإشباع لا يكون إلا في ضرورة الشعر حمل بعض العلماء هذه القراءة على أن هشاماً قرأ بتسهيل الهمزة كالياء»[١٥٠].

ولكنه ذهب إلى أن الألف في (لا) في «لا اقسم»[١٥١] نشأت من إشباع فتحة اللام، وأن الأصل (لأقسم). قال: «والأولى عندي أنها لام أشبعت ففتحتها فتولدت منها ألف كقوله:

أعوذ بالله من العقراب الشائلات عقد الأذنابِ

وهذا وإن كان قليلاً فقد جاء نظيره في قوله: «فاجعل أفئيدة من الناس» بياء بعد الهمزة، وذلك في قراءة هشام»[١٥٢].

---

(١٤٥) سورة المؤمنون من الآية ٧٦.

(١٤٦) الشاهد في ضرائر الشعر لابن عصفور، ومغنى اللبيب ٤١٢.

(١٤٧) البحر المحيط ٧٥/٣.

(١٤٨) انظر القراءة في إعراب القراءات الشاذة ٧٣٧/١ وتحبير التيسير ١٣٢.

(١٤٩) سورة إبراهيم ٣٧.

(١٥٠) البحر المحيط ٤٣٢/٥.

(١٥١) سورة القيامة من الآية ١.

(١٥٢) البحر المحيط ٢١٣/٨.

المبحث الثالث: أسباب حمل بعض النحويين القراءة المتواترة على أوجه نحوية ضعيفة

أولاً: قوة المسموع

إن قوة الدليل السماعي الذي يعضد القاعدة التي حكم عليها جمهور النحويين بالضعف تجعل النحوي يتخلى عن رأي جمهور النحويين ويجيز القاعدة المحكوم عليها بالضعف فقد

وضع جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه قاعدة نحوية تحكم بمنع عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وبينوا أن هذه القاعدة وضعت بناء على المسموع كثيراً عن العرب، وقرروا أن العرب لا تعطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، وأيدوا قولهم بالقياس العقلي فذهب سيبويه إلى أن الضمير المجرور قد صار عوضاً عن التنوين فينبغي ألا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين، ودلل النحويون على استوائهما بأنهم يقولون: يا غلام فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين، وأنهما اشتبها لأنهما على حرف واحد، وأنهما يكملان الاسم ولا يفصل بينهما وبينه بالظرف، وليس كذلك الاسم المظهر(١٥٣).

وذهب المازني إلى أنه لا يجوز: مررت بزيدٍ وكِ فكذلك لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور فلا يقال: مررت بك وزيدٍ؛ لأن الأسماء مشتركة في العطف فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه(١٥٤).

ونلحظ أن سيبويه تجاهل قراءة حمزة ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾(١٥٥) وحكم عليها من تابعه بالضعف والقبح واللحن(١٥٦). ولكن نحويين آخرين كيونس، والأخفش، وبعض

(١٥٣) انظر الكتاب ٣٨١/٢ والإنصاف ٤٦٧/٢ وشرح التسهيل ٣٧٥/٣.

(١٥٤) انظر شرح السيرافي ٩٥/٩ والإنصاف ٤٦٧/٢ وشرح التسهيل ٣٧٥/٣.

(١٥٥) النساء من الآية ١.

الكوفيين[١٥٧] ذهبوا إلى حمل القراءة القرآنية على الوجه الذي ضعفه أو منعه الجمهور، وهم بذلك يلغون القاعدة التي وضعها جمهور البصريين، ويضعون قاعدة جديدة ملخصها جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير قبح ولا ضعف فيجوز: مررت به وبزيد ومررت به وزيدٍ، والذي دفع هؤلاء النحويين إلى ذلك أمران:

الأول: قوة المسموع إذ لا أفصح من قراءة قرآنية متواترة، مدعمة بمسموع كثير من القراءات الشاذة[١٥٨]، والحديث النبوي[١٥٩]، ونثر العرب وشعرهم[١٦٠].

والثاني: تهاوي القياس الذي بني عليه المنع:

وذلك أن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة؛ لأن التنوين لا يعطف عليه. ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع.

أما ما أورده المازني من اشتراط حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه مكان الآخر فليس صحيحاً، إذ لو صح لم يجز رب رجلٍ وأخيه».

---

(١٥٦) انظر المسألة في المبحث الأول.

(١٥٧) انظر شرح التسهيل ٣/٣٧٦، الارتشاف ٣/٢٠.

(١٥٨) انظر قراءة (وأتباعِك) الشعراء ٢٦، انظر البحر المحيط ٧/٣١.

(١٥٩) في صحيح البخاري «وإن مثلكم واليهود والنصارى» انظر شرح التسهيل ٣/٣٧٦.

(١٦٠) انظر شرح التسهيل ٣/٣٧٦-٣٧٧.

ثانياً: مراعاة المعنى

وفيه:

١- مراعاة التفسير

ومن ذلك حمل الخليل وسيبويه: «وأكنْ» على أنه معطوف على «فأصدَقَ»[١٦١] على توهم سقوط الفاء من «أصدق»، فكأنه معطوفٌ على جواب التمني المجزوم.

ودعاهم إلى ذلك مراعاة التفسير، إذ معنى الآية: طلب التأخير ليتصدق ويكون من الصالحين، وهذا المعنى ظاهر في قراءة أبي عمرو: «بنصب «وأكون»[١٦٢]. وهو قول المفسرين؛ قال الفراء: «رددت «وأكن» على موضع الفاء؛ لأنها في محل جزم إذا كان الفعل إذا وقع موقعها بغير الفاء جزم»[١٦٣] وقال الزجاج: «فمن قال: «فأصدق وأكن» على موضع فأصدق، لأنه على معنى: إن أخرتني أصدقْ وأكنْ من الصالحين»[١٦٤].

وقال الفارسي: «عطف على موضع قوله: «فأصدق» لأن فأصدق في موضع فعل مجزوم؛ ألا ترى أنك إذا قلت: أخرني أصدق كان جزماً بأنه جواب الجزاء وقد أغنى السؤال عن ذكر الشرط، والتقدير: أخرني فإن تؤخرني أصدق، فلما كان الفعل المنتصب بعد الفاء في موضع فعل مجزوم بأنه جزاء الشرط حمل قوله: «وأكن» عليه»[١٦٥].

---

(١٦١) من قوله تعالى: ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾ {المنافقون:١٠} .

(١٦٢) انظر الحجة ٤٤/٤ والكشف ٣٢٢/٢، حجة القرآن ٧١٠.

(١٦٣) معاني القرآن ٨٧/١ وانظر ١٦٠/٣.

(١٦٤) معاني القرآن وإعرابه ٨٧/٥ وانظر إعراب ابن النحاس ٤٣٦/٤.

(١٦٥) الحجة ٤٤/٤ وأبو علي هنا يجعل «وأكن» معطوفاً على جواب شرط مقدر.

وقال أبو البركات الأنباري: « «وأكن» بالجزم؛ جزمه بالعطف على موضع فأصدق، لأن موضعه الجزم على جواب التمني، وقوى الحمل على الموضع عدم ظهور الإعراب فيه، فلما لم يظهر جاز أن يجرى مجرى المطرح»[١٦٦].

فكل المفسرين يذهبون إلى أن «وأكن» معطوفة على موضع فأصدق المجزوم على توهم سقوط الفاء[١٦٧]. ولم أجد من المفسرين والنحويين من يشير إلى وجه آخر إلا الشهاب في حاشيته؛ فقد ذكر أنه قيل أن في «فأصدق» أن محذوفة والمصدر المؤول في موضع رفع على الابتداء، والجملة الاسمية في موضع جزم على أنها جواب الشرط أي فتصدقي ثابت»[١٦٨] ولم يقبل الشهاب هذا الرأي لركاكته وتفكيكه لنظم القرآن.

٢- موافقة السنة النبوية

عني النحوي بموافقة السنة النبوية ،وقدمها على رأي جمهور النحويين، ولذا حمل القراءة على وجه ضعفه جمهور النحويين في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ ﴾[١٦٩] – بجر أرجلكم – فلو جعل «أرجلكم» معطوفة لفظاً ومعنى على «برؤوسكم» فإن الحكم سيكون مسح الأرجل وهذا وإن كان صحيحاً في الصناعة النحوية لكنه معارض لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي جاءت بوجوب غسل الأرجل[١٧٠].

---

(١٦٦) البيان ٤٤١/٢ وانظر تفسير القرطبي ١٣١/١٨.

(١٦٧) انظر الكشاف ١١٢/٣ والبحر المحيط ٢٧٥/١ والدر المصون ٣٤٥/١٠.

(١٦٨) حاشية الشهاب ٢٠١/٩.

(١٦٩) سورة المائدة من الآية ٦.

(١٧٠) انظر صحيح البخاري: كتاب الوضوء باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ٧١/١. كتاب الوضوء باب غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين ٧٢/١. كتاب الوضوء باب غسل الأعقاب ٧٣/١.

ولهذا ذهب أبو البقاء العكبري إلى أن «وأرجلكم» مجرورة على الجوار فهي معطوفة على برؤوسكم لفظاً، ولكن المعنى للغسل.

وفي الشاهد رأي آخر فيه موافقة للسنة النبوية وهو جر «أرجلكم» بعامل مناسب وقال به بعض النحويين[١٧١] ونظّره الزجاج بقول الشاعر:

يَا لَيْتَ بعلَكِ قد غَدَا ... مُتَقَلِّداً سَيفاً ورُمحاً[١٧٢]

وهذا التوجيه تضعفه أمور:

الأول: حذف حرف الجر وبقاء عمله، إذ المعنى «واغسلوا بأرجلكم».

الثاني: كثرة الحذف، إذ حذف الفعل وحرف الجر[١٧٣].

الثالث: أن الفعل (غَسَل) فعل متعد بنفسه وليس لازماً فلا يعدى بحرف الجر.

ثالثاً: أسباب ترجع إلى النحوي نفسه

وذلك بأن يكون الوجه الذي اختاره النحوي هو أقوى الأوجه الضعيفة عنده، أو أن النحوي لم يقبل آراء النحويين المجيزة لأوجه أخرى قوية، أو أن النحوي لم يظهر له إلا الوجه الضعيف في الآية، وإذا لم يأخذ بهذا الوجه فإنه سيضطر إلى رد القراءة المتواترة وسيأتي تفصيل ذلك:

١- أن يكون الوجه الذي اختاره النحوي هو أقوى الأوجه الضعيفة عنده

فقد ذهب أبو حيان إلى أن «فتنفعَه» في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾[١٧٤] منصوب على توهم وجود (أن) مضمرة في خبر لعل، وهو وجه ضعيف، ولكنه وجد نفسه بين اختيارين ضعيفين فغلّب الوجه الذي اختاره البصريون.

---

(١٧١) انظر معاني القرآن للزجاج ١٥٣/٢، وشكل إعراب القرآن المكي ٢٢٠.

(١٧٢) الشاهد في الكامل ٨٣٦/٢، ٤٣٢ ومعاني القرآن للزجاج ١٥٣/٢، وخزانة الأدب ١٤٢/٣.

(١٧٣) انظر البحر المحيط ٤٣٧/٣.

(١٧٤) سورة عبس ٣ ، ٤.

قال ابن النحاس: «والكوفيون يقولون: هو جواب لعل، ولا يعرف البصريون جواب لعل بالنصب... وسألت عنها أبا الحسن علي بن سليمان فقال: ما أعرف للنصب وجهاً وإن كان عاصم مع جلالته قد قرأ به أو يجوز أن تنصب ما بعدها كما قال:

فَقلتُ لـه لا تبكِ عينُك إنما نحاولَ مُلكاً أو نموتَ فَنُعذرا[١٧٥]

فقد يجوز أن يعطفه على ما ينتصب بعد أو»[١٧٦].

٢- عدم قبول النحوي للأوجه الأخرى الجائزة التي ذكرها غيره من النحويين

ومن ذلك أبو حيان؛ ذهب إلى أن الألف في [**فَلَا أُقْسِمُ**][١٧٧] نشأت من إشباع فتحة اللام، وهو وجه ضعفه النحويون، ولكنه لجأ إلى هذا الوجه لعدم قبوله الآراء الأخرى الواردة في (لا). وهذه الأوجه هي:

١ - القول بزيادة (لا).

٢ - القول بأنها نافية.

٣ - أن تكون للتوكيد والمبالغة كاستفتاح كلام.

الوجه الأول: قال أبو حيان: «قرأ الجمهور «فلا أقسم» فقيل: لا زائدة مؤكدة مثلها في قوله: [**لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ**][١٧٨] والمعنى فأقسم»[١٧٩].

---

(١٧٥) ديوان امرئ القيس ٤٢٤/٢ تحقيق: أنور أبو سويلم، محمد الشوابكة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م مركز زايد للتراث. الكتاب ٤٧/٣، الخصائص ٢٦٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٧، شرح التسهيل ٢٦/٤ خزانة الأدب ٥٤٤/٨.

(١٧٦) إعراب القرآن لابن النحاس ١٥٠/٥.

(١٧٧) سورة الواقعة آية ٤.

(١٧٨) سورة الحديد آية ٢٩.

(١٧٩) البحث المحيط ٢١٣/٨.

ولم يشر إلى سبب عدم موافقته هذا الوجه، ولكن السبب يتبين للباحث عند النظر في أرائه في (لا) في مواضع أخرى من كتابه، إذ يجده لا يؤيد زيادة (لا) إلا بدليل قوي.

فلم ير زيادة (لا) في قوله تعالى: **[قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا]**[١٨٠] فقد ذهب إلى أن (أن) تفسيرية و(لا) ناهية، وجعل (أتل) بمعنى القول، وما بعد القول جملة، فاجتمع في (أن) شرطا التفسيرية[١٨١]، وخالف الخليل[١٨٢]، والفراء[١٨٣]، والفارسي[١٨٤] في زيادة (لا) الواردة في قوله تعالى: **[وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ]**[١٨٥] فجعل (أن) مصدرية وقدر المعنى؛ وما يشعركم ويدريكم بمعرفة انتفاء إيمانهم لا سبيل لكم إلى الشعور بها. و(أنْ) عنده مصدرية (لا) نافية[١٨٦].

وقال في تفسير قوله تعالى: **[وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ]**[١٨٧].

«وقراءة الجمهور بالفتح تصح على هذا المعنى، وتكون (لا) نافية على بابها والتقدير: لأنهم لا يرجعون»[١٨٨] ولم يذهب إلى زيادتها.

وجعل (لا) أصلية في قول الشاعر:

---

(١٨٠) سورة الأنعام ١٥١.

(١٨١) انظر البحر المحيط ٤/٢٤٩-٢٥٠ وهو قول الزمخشري، انظر الكشاف ٢/٤٨.

(١٨٢) ذهب إلى أنها بمعنى لعل، انظر الكتاب ٣/١٢٣ والحجة للفارسي ٢/١٩٨ ومغنى اللبيب ٢٧٨.

(١٨٣) انظر معاني القرآن ٢/٣٥.

(١٨٤) الحجة ٢/٢٠٠.

(١٨٥) سورة الأنعام ١٠٩.

(١٨٦) انظر البحر المحيط ٤/٢٠٢.

(١٨٧) سورة الأنبياء ٩٥.

(١٨٨) البحر المحيط ٦/٣٣٨.

أبي جـودُه لا البخـلَ واسـتعجلتْ بـه نَعَمْ من فتى لا يمنع الجود قائله[١٨٩]

وأعربها مفعولاً به أي: أبى جوده نطقَ لا و«البخل» مفعولاً لأجله أي كراهية البخل[١٩٠].

وجعلها أصلية في قول الشاعر:

أفعنـكَ لا برقـق كـأنّ وميضـهُ غـابٌ تسـنّمهُ ضـرامٌ مثقـبُ[١٩١]

فهي عاطفة والمعطوف محذوف والتقدير أفعنك لا عن غيرك[١٩٢].

أما في قوله تعالى: [**مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ**][١٩٣] فجعلها زائدة[١٩٤] بدليل سقوطها في قوله تعالى: «ما منعك أن تسجد»[١٩٥].

قال: «وقرأ الجمهور [**لِئَلَّا يَعْلَمَ**][١٩٦] ولا زائدة كهي في قوله (ما منعك أن لا تسجد)»[١٩٧].

ودليله أيضاً المعنى فقد قرأ ابن عباس كي يعلم[١٩٨].

وفي قوله تعالى: «فلا أقسم» لا يوجد دليل قوي على زيادتها، واحتمال كونها أصلية أكبر من احتمال كونها زائدة، لذا لم يحكم بزيادتها.

---

(١٨٩) الشاهد في الحجة ٢٠٠/٢ والخصائص ٣٥/٢ والجني الداني ٣٠٢ والمغني ٢٧٥.

(١٩٠) انظر البحر المحيط ٢٧٣/٤.

(١٩١) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي انظر شرح أشعار الهذليين ١١٠٣ والحجة ٢٠٠/٢.

(١٩٢) انظر البحر المحيط ٢٧٣/٤.

(١٩٣) سورة الأعراف ١٢.

(١٩٤) انظر البحر ٢٧٢/٤.

(١٩٥) سورة ص: ٧٥.

(١٩٦) سورة الحديد ٢٩ ذهب إلى زيادتها الفراء، انظر معاني القرآن ٣٧٤/٣.

(١٩٧) البحر المحيط ٢٢٩/٨.

(١٩٨) انظر البحر المحيط ٢٢٩/٨.

الوجه الثاني: أن تكون (لا) نافية ؛ قال: «وقيل المنفي المحذوف ؛ أي فلا صحة لما يقول الكفار ثم ابتدأ أقسم. قاله سعيد بن جبير وبعض النحاة. ولا يجوز ؛ لأن في ذلك حذف اسم لا وخبرها، وليس جواباً لسائل فيحتمل ذلك نحو قوله: لا، لمن قال: هل من رجل في الدار»[١٩٩].

فـ(لا) هنا نافية للجنس، ولا النافية للجنس لا يجوز حذف اسمها وخبرها معاً[٢٠٠]، وليست (لا) التي تكون جواباً لـ(نعم).

الوجه الثالث: أن تكون (لا) للتأكيد والمبالغة كاستفتاح كلام قال: «وقيل: توكيد مبالغة وهي كاستفتاح كلام، شبهه في القسم (ألا) في شائع الكلام القسم وغيره، ومنه:

فلا وأبي أعدائها لا أخونها»[٢٠١].

ويظهر لي أنه يراها زائدة لإفادة استفتاح الكلام، ويضعف هذا الرأي عدم اطراد مجيء (لا) لاستفتاح الكلام، فما ورد عن العرب جعل النحويون فيه (لا) نافية، من ذلك رأي ابن هشام في قول الشاعر:

فـــلا وأبيـــكِ ابنـــةَ العـــامري لا يـــدِّعي القـــومُ أني أفِـــرْ[٢٠٢]

فقد ذهب إلى أنها نافية موطئة لنفي الجواب[٢٠٣].

وقد أهمل أبو حيان هذا الوجه في النهر الماد واكتفى بالوجهين الأولين[٢٠٤].

---

(١٩٩) البحر المحيط ٢١٣/٨.

(٢٠٠) انظر التذييل ٢٣٨/٥-٢٤٨.

(٢٠١) البحر المحيط ٢١٣/٨.

(٢٠٢) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ٦٢٠/٢، والمغني ٢٧٦، والدر المصون ٥٦٢/١٠.

(٢٠٣) انظر معنى اللبيب ٢٧٦، ورصف المباني ٣٣١.

(٢٠٤) النهر الماد على حاشية البحر المحيط ٢١٣/٨.

مما سبق يتبين أن أبا حيان لم يقبل رأي النحويين بأن (لا) نافية للجنس حذف اسمها وخبرها، ولم يقبل كونها زائدة ؛لأن هذا الموضع ليس من المواضع التي يوجد فيها دليل قوي على زيادتها. واختار وجهاً آخر فيه ضعف من جهتين:

الجهة الأولى: إشباع فتحة اللام. الجهة الثانية: دخول لام القسم على فعل الحال وهذا الأمر ممتنع عند سيبويه الذي أوجب توكيد فعل القسم بالنون إذا دخلت عليه اللام[٢٠٥].

ولكن أبا حيان قد يحتج لرأيه بأن فيه اتفاقاً بين القراءتين «لا أقسم» و «لأقسم»[٢٠٦] في المعنى والإعراب.

٣- ألا يظهر للنحوي وجه آخر غير الضعيف في الآية يخرجه عليه

من ذلك ذهاب الفراء إلى أن (من) لا تزاد في المفعول الثاني لظن وأخواتها ولذا اختار قراءة الجمهور لقوله تعالى: [**سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ**] [٢٠٧] بفتح النون من (نتخذ) لأن (من) في [**مِنْ أَوْلِيَاءَ**] داخلة على المفعول به وهذا موافق لرأي جمهور النحويين[٢٠٨] في أن دخول (من) الزائدة يكون في المبتدأ والفاعل والمفعول به. ولا تدخل على المفعول الثاني فأما قراءة أبي جعفر المدني[٢٠٩] بضم النون من (نُتخذ) فقد ذهب كثير من النحويين إلى أنها خطأ[٢١٠] ومن هؤلاء

(٢٠٥) انظر الكتاب ١٠٧/١، ١٠٤/٣.

(٢٠٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٧/٣، السبعة ٦٦١ والحجة ٧٧/٤ وإعراب النحاس ٧٧/٤ والكشف ٢٤٩/٢، وتفسير القرطبي ٩٢/١٩ والنشر ٢٨٢/٢.

(٢٠٧) سورة الفرقان ١٨.

(٢٠٨) انظر الكتاب ٢٥٥/٤، ومغني اللبيب ٣٥٨-٣٥٩.

(٢٠٩) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٤/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦١/٤، والنشر ٣٣٣/٢.

(٢١٠) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٠/٤ والبحر المحيط ٤٨٩/٦.

النحويين عيسى بن عمرو ،وأبو عمرو بن العلاء[٢١١] والزجاج[٢١٢] ،والنحاس[٢١٣] ، وابن هشام[٢١٤] ، وابن عطية[٢١٥].

أما الفراء فعلى الرغم من موافقته جمهور النحويين في أن (من) الزائدة لا تدخل على المفعول الثاني لكنه آثر قبول القراءة وعدم ردها ولذلك ذهب إلى القلب أي أن يجعل (من أولياء) المفعول الأول. قال: «فلو لم تكن في الأولياء (من) كان وجهاً جيداً، وهو على شذوذه وقلة من قرأ به قد يجوز على أن يجعل الاسم في (من أولياء) وإن كانت قد وقعت موقع الفعل»[٢١٦].

فآثر الفراء حمل القراءة العشرية[٢١٧] المتواترة على وجه ضعيف، وهو الوجه الذي ظهر له، لأنه كان أمام أحد أمرين: إما متابعة النحويين بردها أو تخريجها على وجه ضعيف.

وجاء بعده ابن جني فظهر له وجه آخر وهو أن (نُتخذ) فعل متعدٍ لمفعول واحد هو الضمير المستتر (نحن) و(من) زائدة لوقوعها في سياق النفي و(أولياء) حال[٢١٨].

وجاء بعده الزمخشري فجعل (من) للتبعيض وليست زائدة[٢١٩] وبذلك يزول الضعف من المسألة ويقوي هذا المعنى؛ أن الله سبحانه وتعالى يحشر جميع المعبودين

---

(٢١١) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٥٥/٣.

(٢١٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٦٠/٤.

(٢١٣) انظر إعراب القرآن ١٥٥/٣.

(٢١٤) وصفها بالشذوذ انظر المغنى ٣٥٨-٣٥٩.

(٢١٥) وصفها بالضعف انظر المحرر ١٣٧٨.

(٢١٦) معاني القرآن ٢٦٤/٢. وهو متابع لشيخه الكسائي الذي خرج القراءة على هذا الوجه ووصفه بالقبح، انظر إعراب النحاس ١٥٥/٣.

(٢١٧) انظر المبسوط في القراءات العشر ٢٧٠ والنشر ٣٣٣/٢ والإتحاف ٣٢٨.

(٢١٨) انظر المحتسب ١١٩/٢.

من دونه قال تعالى: [**وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ**][٢٢٠]. فـ(ما) تشمل العقلاء وغير العقلاء من المعبودين فتشمل الملائكة وعيسى بن مريم وعزير والأصنام وغيرها؛ فالملائكة وعيسى بن مريم عليهم السلام[٢٢١] بعض المعبودين والمعنى ما كان ينبغي لنا أن نُتخذ من دونك بعض أولياء.. ثم جاء ابن مالك فتابع ابن جني في كون (من) زائدة قبل الحال[٢٢٢]. وجعله المرادي قياساً إذ جعل زيادة (من) في أربعة مواضع قبل المبتدأ، وقبل الفاعل ،وقبل المفعول ،وقبل الحال[٢٢٣] أيضاً.

أما ابن هشام فقد رأى أن القول بأن (من) داخلة على الحال فيه فساد في المعنى قال: «ويظهر لي فساده في المعنى، لأنك إذا قلت: ما كان لك أن تتخذ زيداً في حالة كونه خاذلاً لك، فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية»[٢٢٤].

٤- ميل النحوي إلى التوسع في ذكر الاحتمالات الممكنة في الآية

ويؤيده في هذا الميل المعنى أو اللفظ، أما المعنى فمنه ذهاب الزمخشري إلى أن (ما) في قوله تعالى: [**بِمَا غَفَرَ لِي**] استفهامية ثبتت ألفها ،ويؤيد ما ذهب إليه الزمخشري آراء بعض المفسرين الذين ذهبوا إلى جواز أن تكون (ما) استفهامية، لأن (يعلمون)

---

(٢١٩) انظر الكشاف ٨٦/٣.

(٢٢٠) سورة الفرقان ١٧.

(٢٢١) انظر الطبري ١٤٢/١٨.

(٢٢٢) انظر شرح التسهيل ١٣٩/٣.

(٢٢٣) انظر الجنى الداني ٣٢٠.

(٢٢٤) مغنى اللبيب ٣٥٩.

من آلة الاستفهام كما في قوله تعالى: [**ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى**][٢٢٥] ومن أجاز أن تكون استفهامية الفراء[٢٢٦] والزجاج الذي قال: «يجوز بم غفر لي ربي على معنى بأي شيء غفر لي ربي»[٢٢٧] وقال القرطبي: «يجوز أن تكون استفهاماً فيه معنى التعجب»[٢٢٨] ورجح جمهور النحويين أن تكون مصدرية والمعنى بغفران ربي[٢٢٩]. وأجاز بعضهم أن تكون (ما) موصولة، وضُعِّف بأنه يؤول إلى تمنى علمهم بالذنوب المغفورة، والذي يحسن تمنى علمهم بمغفرة ذنوبهم[٢٣٠].

ومعنى الاستفهام يدعمه إثبات الألف في قراءة «عما يتساءلون»[٢٣١] واستعمال حسان ابن ثابت وكعب بن مالك لهذه اللغة في شعريهما، فهذه لغة لبعض العرب وليست خطأ أو ضرورة.

ويتوسع الفراء في ذكر الاحتمالات فيرى أن (ما) في قوله تعالى: [**وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ**][٢٣٢] على وجهين:

الأول: أن تكون في موضع رفع قال: «كأنه قال: يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم»[٢٣٣] أي أن (ما) معطوفة على الضمير المستتر في يفتيكم العائد إلى الله تعالى وجاز ذلك للفصل بالمفعول والجار والمجرور مع أن الفصل بأحدهما كاف[٢٣٤].

---

(٢٢٥) سورة الكف الآية ١٢.

(٢٢٦) انظر معاني القرآن ٣٧٤/٢.

(٢٢٧) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٣/٤.

(٢٢٨) تفسير القرطبي ١٩/١٥ وانظر فتح القدير ٣٦٥/٤.

(٢٢٩) انظر البحر المحيط ٣٣٠/٧ والدر المصون ٢٥٧/٩.

(٢٣٠) انظر البحر المحيط ٣٣٠/٧ ومغنى اللبيب ٣٣٠.

(٢٣١) سورة النبأ آية (١) قراءة شاذة.

(٢٣٢) سورة النساء آية ١٢٧.

(٢٣٣) معاني القرآن ٢٩٠/١.

الثاني: الجر بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار قال: «وإن شئت جعلت (ما) في موضع خفض؛ يفتيكم الله فيهن وما يتلى عليكم بغيرهن»[٢٣٥].

وفي قوله تعالى: **[وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ]**[٢٣٦].

أجزاء الفراء في (من) وجهين:

الأول: النصب قال: «فمن في موضع نصب، يقول جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء»[٢٣٧]. أي أنه منصوب عطفاً على معايش.

الثاني: الجر عطفاً على الضمير المجرور من غير إعادة الجار قال: «وقد يقال إن (من) في موضع خفض، يراد؛ جعلنا لكم فيها المعايش ولمن. وما أقل أن ترد العرب مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه...»[٢٣٨].

ويلحظ القارئ هنا أن الفراء أجاز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وذلك لأن الاسم المعطوف لا تظهر فيه علامة الإعراب (ما) في الموضع الأول، و(من) في الموضع الثاني، ولم يحكم بالقبح على العطف في الموضعين ولكنه قبح العطف في **[تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ]** لظهور علامة الإعراب في الأرحام. والفراء أحد النحويين الذين يرون لخفاء الإعراب أثراً في الآراء النحوية. فقد أجاز العطف على محل اسم إن قبل تمام الخبر إذا كان الاسم مما لا يتبين فيه الإعراب كالاسم الموصول أو الضمير، ومنع ذلك إذا كان الاسم مما يتبين فيه الإعراب[٢٣٩].

---

(٢٣٤) انظر أيضاً معاني القرآن للزجاج ١١٤/٢ والدر المصون ١٠٠/٤.

(٢٣٥) معاني القرآن ٢٩٠/١.

(٢٣٦) سورة الحجر الآية ٢٠.

(٢٣٧) معاني القرآن ٨٦/٢.

(٢٣٨) السابق.

(٢٣٩) انظر معاني القرآن ٣١١/١.

الخاتمة

عود على بدء، وجدنا النحويين يحكمون بالضعف والشذوذ على بعض القواعد ثم يعودون فيخرجون القراءة الكريمة عليها، ولهذا الأمر أسباب لعل من أهمها عناية النحويين بوضع قواعد محددة مبنية على المسموع كثيراً عن العرب؛ ليسهل تعلم العربية وتعليمها، ولكنهم أغفلوا أن فعلهم هذا أدى إلى إخراجهم كثيراً من المسموع الفصيح من دائرة التقعيد اللغوي ويبدو لي أن من المهم إعادة النظر في الآتي:

١ - في القواعد التي وضعت مصادمة للقراءات القرآنية المتواترة والتقعيد لكل ما ورد في هذه القراءات، وهذا التقعيد سييسر النحو العربي إذ سيقلل الشاذ والضعيف والممنوع، ومن ذلك: الاعتداد بقراءة حمزة [**تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ**] إذ سيؤدي ذلك إلى حذف قاعدة منع العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وسيجيز الوجهين: مررت بك وبزيد ومررت بك وزيد.

٢ - الربط بين الخروج عن القواعد القياسية والعدول عنها إلى قاعدة شاذة أو ضعيفة وبين المعنى، ونلحظ ذلك في قولهم: ظلمني القومُ، وظلموني القومُ فهذه لغة أكلوني البراغيث ولكن فيها تأكيداً، ولفتاً لانتباه السامع لمعرفة الفاعل.

ولم يشمل هذا البحث القراءات الشاذة، وفيها مجال للدراسة، إذ يتتبع الباحث الأوجه التي حمل عليها معربو القراءات الشاذة القراءة، ومن ثم تحديد الأوجه الضعيفة التي حملت هذه القراءات، وأسباب هذا الحمل ومدى ضعف هذه الأوجه النحوية..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين....

المراجع

[١] *ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة*، للزبيدي. تحقيق طارق الجنابي، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، عالم الكتب بيروت.

[٢] *إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر*، لأحمد بن عبدالغني الدمياطي، بدون تاريخ، دار الندوة، لبنان.

[٣] *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، لأبي حيان. تحقيق رجب عثمان، ١٩٩٠م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

[٤] *الأزهية في علم الحروف*، للهروي. تحقيق عبدالمعين الملوحي، الطبعة الثانية، ١٩٨١، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

[٥] *الأصول في النحو*، لابن السراج. تحقيق عبدالحسين الفتلي، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[٦] *إعراب القراءات الشواذ*، للعكبري. تحقيق أحمد السيد عزوز، ١٩٩٦م، عالم الكتب، بيروت.

[٧] *إعراب القرآن*، لابن النحاس. تحقيق زهير زاهد، ١٩٨٥م، عالم الكتب، بيروت.

[٨] *أمالي ابن الشجري*. تحقيق محمود الطناحي، ١٩٩٢م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

[٩] *إملاء ما منّ به الرحمن*، للعكبري، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

[١٠] *الإنصاف في مسائل الخلاف*، لأبي البركات الأنباري. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية، مصر.

[١١] *البرهان في علوم القرآن*، للزركشي. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠م، دار الفكر.

[١٢] *البسيط في شرح جمل الزجاجي*، لابن أبي الربيع. تحقيق عيار الثبيتي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

[١٣] *البيان في غريب إعراب القرآن*. تحقيق طه عبدالحميد طه، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

[١٤] *التبيين*، للعكبري تحقيق عبدالرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

[١٥] *تحبير التسيير في قراءات الأئمة العشرة*، لابن الجزري، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.

[١٦] *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، لأبي حيان. تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، دار القلم، دمشق.

[١٧] *تفسير البحر المحيط*، لأبي حيان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، دار الفكر.

[١٨] *جامع البيان في تفسير القرآن*، للطبري، دار المعرفة، بيروت.

[١٩] *الجامع لأحكام القرآن*، للقرطبي، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي.

[٢٠] *الجني الداني*، للمرادي تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م دار الكتب العلمية، بيروت.

[٢١] *الحجة للقراء السبعة*، للفارسي. تحقيق كامل هنداوي، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت.

[٢٢] *حاشية الشهاب (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)*، المكتبة الإسلامية، تركيا.

[٢٣] *خزانة الأدب*، لعبدالقادر البغدادي. تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

[٢٤] *الخصائص*، لابن جنى تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م، عالم الكتب، بيروت.

[٢٥] *الدر المصون*، للسمين الحلبي. تحقيق أحمد الخراط، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، دار القلم، دمشق.

[٢٦] *ديوان الأعشى*، دار صادر، بيروت.

[٢٧] *ديوان امرئ القيس شرح أبي سعيد السكري*، تحقيق د. أنور أبو سويلم، محمد علي الشوابكة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، دار زايد للتراث والتاريخ.

[٢٨] *ديوان حسان بن ثابت*، شرح ديوان حسان بن ثابت عبدالرحمن البرقوقي، الطبعة الأولى ١٩٨٠م، دار الكتاب العربي، بيروت.

[٢٩] *ديوان زهير بن أبي سلمى*، تحقيق علي حسن عافور، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

[٣٠] *ديوان كعب بن مالك*، تحقيق سامي مكي العاني، ١٣٨٦هـ، مكتبة النهضة، بغداد.

[٣١] *ديوان مسكين الدارمي*، ت: خليل العطية وعبدالله الجبوري، ١٣٨٩هـ ، بغداد.

[٣٢] *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، للمالقي تحقيق أحمد الخراط، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م، دار القلم، دمشق.

[٣٣] *الزاهر*، لأبي بكر بن الأنباري تحقيق حاتم الضامن، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[٣٤] *سر صناعة الإعراب*، لابن جني تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، دار القلم، دمشق.

[٣٥] *سفر السعادة وسفير الإفادة*، تحقيق أحمد الدالي، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م، دار صادر، بيروت.

[٣٦] *شرح أشعار الهذليين*، للسكري تحقيق عبدالستار أحمد فراج الطبعة الأولى، مكتبة دار العروبة، مصر.

[٣٧] *شرح التسهيل*، لابن مالك تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، دار هجر.

[٣٨] *شرح جمل الزجاجي*، لابن عصفور تحقيق صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى بدون طبعة، بدون تاريخ.

[٣٩] *شرح ديوان حسان بن ثابت*، تحقيق عبدالرحمن البرقوقي، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، دار الكتاب العربي، بيروت.

[٤٠] *شرح شعر زهير بن أبي سلمى*، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

[٤١] *شرح الشافية*، لابن الحاجب تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، دار الكتب العلمية، بيروت.

[٤٢] *شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ*، لابن مالك تحقيق عدنان الدوري، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م، مطبعة العاني، بغداد.

[٤٣] *شرح القصائد السبع الطوال*، لأبي بكر الأنباري تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الرابعة، ١٩٨٠، دار المعارف، مصر.

[٤٤] *شرح الكافية*، للرضي، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، دار الكتب العلمية، بيروت.

[٤٥] *شرح كتاب سيبويه*، للسيرافي مخطوط برقم ٣٧ دار الكتب المصرية.

[٤٦] *شرح المفصل*، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

[٤٧] *الشعر*، للفارسي، تحقيق محمود الطناحي، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

[٤٨] *صحيح البخاري*، للبخاري تحقيق مصطفى النجا، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، دار القلم، دمشق.

[٤٩] *ضرائر الشعر*، لابن عصفور تحقيق السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، دار الأندلس.

[٥٠] *الضرائر*، للألوسي، دار صعب، بيروت.

[٥١] *فتح القدير*، للشوكاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[٥٢] *الكامل*، للمبرد تحقيق محمد الدالي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[٥٣] *الكتاب*، لسيبويه. تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

[٥٤] *كتاب السبعة في القراءات*، لابن مجاهد تحقيق شوقي صيف، دار المعارف، مصر.

[٥٥] *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، للزمخشري، ١٩٧٢م، مطبعة البابي الحلبي، مصر.

[٥٦] *الكشف عن وجوه القراءات*، لمكي القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، الطبعة الثانية، ١٩٨١م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[٥٧] *لسان العرب*، لابن منظور، دار صادر، بيروت.

[٥٨] *ليس في كلام العرب*، لابن خالويه تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، مكة المكرمة.

[٥٩] *ما ذكره الكوفيون من الإدغام*، للسيرافي تحقيق صبيح التميمي، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، دار البيان، جدة.

[٦٠] *ما يحتمل الشعر من الضرورة*، للسيرافي تحقيق عوض التوزي، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، مطابع الفرزدق، الرياض.

[٦١] *المبسوط في القراءات*، للأصبهاني تحقيق سبيع حاكمي، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م، دار الثقافة، جدة.

[٦٢] *المحتسب*، لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، ١٣٨٦هـ، القاهرة.

[٦٣] *المحرر الوجيز*، لابن عطية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، دار ابن حزم، بيروت.

[٦٤] *مختصر في شواذ القرآن*، لابن خالويه نشره براجشتراسر مكتبة المتنبي، القاهرة.

[٦٥] *المذكر والمؤنث*، لأبي بكر بن الأنباري تحقيق طارق الجنابي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، دار الرائد، بيروت.

Grammarians' Justifications of Different and Blurred Reading of the Holy Qur'an

Prof. Albandary Abdulaziz Al-Ajlan, and Dr. Kholod Abdullah Al-Omar
Faculty of Arabic Language
Qassim University

Abstract. Grammarians were interested in the holy Quran and theylaid grammatical rules that were based upon it and on what they heard from the eloquent speech of Arabs. Theyagreed to parseit according to the strong grammaticalaspects, paying no attention tothe weak grammatical ones.On the contrary,some grammarians violated and parsed the Quran according to these weak grammatical aspects, and that is because of a number of reasons.Firstly, they based their approach on the fact that the Quran is the most eloquent speech and grammar should be based on it, andany grammaticalrule that doesnot apply on it is rejected. The second reason is the meaning and the approval of the Prophet's Sunnah. Other reasonsare attributed to agrammarian himselfand this issue is detailedin the search.